

البنك العالمي والفكر المائي الجديد

فراح رشيد*

Résumé :

L'augmentation rapide du nombre de la population et du taux de consommation de l'eau par habitant, et l'accroissement des activités industrielles et agricoles et des services utilisateurs de l'eau, ont épuisé les ressources en eau, ce qui a conduit à un déséquilibre entre la capacité de ressources en eau et la demande croissante.

La pénurie et la pollution de l'eau va se traduire par des problèmes de santé et sociale et l'apparition d'une série de crises économiques avec des implications mondiales.

Sur la base de ce qui précède, il est devenu nécessaire de bien gérer cette ressource vitale et économique pour parvenir à un développement durable qui répond aux besoins du présent sans compromettre le droit des générations future d'avoir accès à leurs besoins.

Le développement durable nécessite de protéger les ressources en eau du gaspillage et d'améliorer l'efficacité des réseaux d'eau et d'établir une politique pour bien gérer la ressource en eau et rationaliser sa consommation.

Dans ce contexte, la banque mondiale a adopté de nouvelles politiques afin de rationaliser la consommation d'eau, et a propagé un ensemble de concepts qui s'inscrivent dans le cadre de la dite « la nouvelle pensée de l'eau » pour gérer la ressource en se basant sur la gestion de la demande.

Cette étude expose la nouvelle pensée de l'eau de la banque mondiale, et explique le concept et la véritable signification de la pensée.

Les mots clés : Eau, banque mondiale, pensée de l'eau, gestion de la demande, Mécanismes de fixation des prix.

* أستاذ مساعد قسم أ، المركز الجامعي البويرة - الجزائر.

ملخص:

لقد أدت الزيادة السريعة في عدد السكان، وتزايد معدل الاستهلاك الفردي للمياه، والتطور الاقتصادي وزيادة الأنشطة الصناعية الزراعية والخدمية المستخدمة للمياه، وتلوث بعض مصادر المياه بالنفايات الصناعية والزراعية والمنزلية، إلى إنهاك الموارد المائية وتعرضها لضغوطات كبيرة مستمرة، مما أدى إلى حدوث خلل في التوازن بين قدرة الموارد المائية والطلب المتزايد عليها. وسوف يؤدي شح المياه وتلوثها إلى مشاكل صحية واجتماعية تنعكس على الأداء الاقتصادي وتسبب الأذى للنظام البيئي، مما سيهدد الأمن الغذائي للعديد من الدول، ومن ثم ظهور سلسلة من الأزمات الإقليمية مع تداعيات عالمية. وبناء على ما سبق فإن الحاجة تقتضي إدارة هذا المورد الحيوي والاقتصادي بأسلوب أمثل ومبرمج، يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة

التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بحق الأجيال القادمة في الحصول على احتياجاتها. والتنمية المستدامة تحتاج إلى حماية الموارد المائية وصيانتها بوضع حد للاستخدامات المبددة، وتحسين كفاءة شبكات المياه، ووضع سياسة ترشد إدارة استهلاك هذا المورد الحيوي. وفي هذا الإطار تبنى البنك الدولي مجموعة من المفاهيم تتدرج ضمن إطار ما يطلق عليه "الفكر المائي الجديد" لإدارة المياه يركز على إدارة جانب الطلب بدلا عن الفكر السائد الذي يركز على جانب العرض.

تستعرض هذه الدراسة الفكر المائي الجديد للبنك العالمي، وتوضح مفهوم هذا الفكر ومضمونه الحقيقي.

الكلمات المفتاحية : الماء البنك العالمي، الفكر المائي، إدارة الطلب، آليات التسعير.

المقدمة:

خلق الله تعالى الماء وجعل الحياة قائمة ومستمرة به (لا حياة بلا ماء)، فقال سبحانه وتعالى في سورة الأنبياء _ الآية 30: (وجعلنا من الماء كل شيء حي). فالماء ضروري لكل كائن حي، ووجوده يعني وجود الحياة والحضارة والقوة.

لقد تحولت المياه في ظل تزايد النمو السكاني ومعدلات الاستهلاك والندرة الملحوظة في مصادرها إلى محور من أهم محاور الصراع الدولي في الربع الأخير من القرن الماضي، وقد زاد الأمر حدة حتى أن البعض تنبأ بنشوب حروب بين الدول بسبب المياه خلال القرن الحالي خاصة في ظل صدور العديد من التقارير الدولية التي تحذر من شح المياه وندرتها، وتبني البنك الدولي للتعمير والتنمية لسياسات جديدة ترشد استهلاك المياه، وتروجه لمجموعة من المفاهيم تندرج ضمن إطار ما يطلق عليه "الفكر المائي الجديد". فماذا يعني هذا الفكر المائي الجديد؟ وما مضمونه الحقيقي؟

I- السياسات المائية للبنك الدولي :

يعد البنك الدولي للتعمير والتنمية أضخم مؤسسة دولية لتمويل التنمية في عالمنا المعاصر، وقد كان إنشاؤه ضرورة ملحة لإعادة بناء وإصلاح اقتصاديات الدول المختلفة بعد أن دمرتها الحرب العالمية الثانية، وكذلك من أجل تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية في المناطق النامية في العالم.

لقد مرت السياسات المائية للبنك الدولي بعدة مراحل صاحبها العديد من التطويرات في المعايير التي يلتزم بها عند دراسته لتمويل المشروعات

المائية. ولقد توافقت تلك التطورات مع الإطار العام لسياسات البنك الذي تأثر إلى حد بعيد بالسياسات الغربية التي لعبت دورا كبيرا في رسم سياسته التي تضمنتها اتفاقات بريتون وودز⁽¹⁾

I-1- المرحلة الأولى : حتى عام 1956 كانت سياسة البنك إزاء

المشروعات المائية تقتضي التوفيق بين كونه مؤسسة مالية من جانب، وكونه مؤسسة دولية تقدم معوناتها لجميع الدول من جانب آخر، وتعين عليه قبل تقديم أي قرض أن يدرس مزايا المشروع المقترح دراسة يقظة⁽²⁾.

فالبنك بوصفه مؤسسة مالية يجب عليه أن يضمن كون المشروع استثمارا ناجحا، وبصفته مؤسسة تعاونية تترتب عليه واجبات تجاه أعضائه وتجاه المجتمع الدولي ككل من حيث مراعاة مصالح الدول الواقع في أراضيها المشروع، فضلا عن مصالح الأعضاء جميعهم، وكان عليه التأكد أن المشروعات المقترحة تتماشى مع القانون الدولي والمعاهدات ذات الصلة.

وفقا لذلك اكتفى البنك، حتى ذلك الحين بتمويل المشروعات التي لا تكون فيها المياه مصدرا دائما للمنازعات المتكررة نظرا إلى قصور القانون الدولي في التطبيق العملي عن معالجة هذا الموضوع.

I-2- المرحلة الثانية حتى عام 1993 : إزاء ما سبق كانت نزاعات المياه

وما زالت تقف عائقا أمام العديد من المشروعات الضرورية، لذلك أجرى البنك دراسة لأربع مقاربات ممكنة⁽³⁾ :

- معاملة النهر وحوضه على اعتبارها وحدة واحدة، وعدم النظر في المشروعات إلا إذا كانت جزءا من خطة شاملة.

- المطالبة بموافقة البلدان المتشاطئة كافة على المشروع.
- الاعتراف بالحقوق المكتسبة قانونا ليس إلا.
- معاملة كل مشروع بناءا على مميزاته وآثاره الظاهرة.

واختار البنك الاتصاف بالمرونة حتى يتسنى له تقديم مساعدات جادة لكل مشكلة على حدة، وبحيث لا يتبنى معيارا متشددا قد يمنعه من تقديم المعونة للمشروعات التنموية السليمة. وحرصا من البنك على الحفاظ على صفته التعاونية، التزم بضرورة التأكد من أن المشروع لا يعرض أي دولة أخرى للضرر، وفي الوقت ذاته أكد البنك عدم وجود نية السماح لدولة أخرى من دول المجرى المائي بأن تمارس حق نقض شامل للمشروع. وتبعاً لذلك قرر إهمال أية احتجاجات لا صلة لها بالموضوع أو لا دليل عليها. ولقد حرص البنك عند صياغة سياسته المائية عام 1985 على ضرورة أن تقوم الدولة صاحبة المشروع بإبلاغ الدول المتشاطئة الأخرى بمشروعاتها، وذلك حتى لا يتعرض لاعتراضات تلك الدول بعد البدء في الدراسات التفصيلية التي يكون قد مولها البنك، ولا بد أن يكون الإبلاغ دقيقاً حتى تتمكن الدول من تحديد الضرر الذي قد يلحقها من جراء المشروع. وفي حالة الاحتجاج يكلف البنك خبراءه بإعداد تقرير تفصيلي. ويتعهد البنك، وفقاً لتلك السياسة بوقف متابعة العمليات اللاحقة لبناء المشروع في حالة رفض دولة المشروع الإبلاغ⁽⁴⁾.

I-3- المرحلة الثالثة : بدأت منذ عام 1993، حيث يلحظ المتابع لإصدارات البنك الدولي المتعلقة بالشأن المائي في تسعينات القرن العشرين

(ورقة السياسة العامة للبنك الدولي 1993، إستراتيجية إدارة الموارد المائية 1994، نحو إدارة مستدامة للموارد المائية 1995) أنها دأبت على الترويج لمجموعة من المفاهيم تدرج ضمن إطار ما يطلق عليه >> الفكر المائي الجديد << أو ما يسميه منظرو البنك >> إدارة الطلب << أو >> النظام العالمي الجديد لإدارة المياه <<، باعتباره ذلك المنهج الذي تم التوصل إليه في ضوء العديد من المناقشات الدولية حول كيفية التغلب على أوجه الضعف في إدارة الموارد المائية⁽⁵⁾. ويعد بيان دبلن (1992) الصادر عن الاجتماع التحضيري لمؤتمر قمة الأرض بريو دي جانيرو بالبرازيل سنة (1992)، بمثابة نقطة البداية فيما يسمى >> الفكر المائي الجديد <<، حيث أكدت الدول على إدارة التنمية المتكاملة للموارد المائية بوصفها جزءا من النظام البيئي الشامل، وأن توزيع المياه يجب أن يتم من خلال بعض المفاهيم الجديدة مثل⁽⁶⁾ :

1/ إدارة الطلب : أي استخدام الأسعار والقيود على الكميات وآليات أخرى للحد من الطلب على المياه. ويتم التحكم في جانب الطلب من خلال مجموعة من الإجراءات :

أ/ إجراءات مباشرة : وتتحقق بواسطة التدخل المباشر للسلطات المختصة في إدارة الطلب على المياه، وخفض الكميات المهدرة عن طريق استخدام التكنولوجيا، وكذلك الحد من التسرب عن طريق إصلاح الشبكات القديمة واكتشاف العيوب.

ب/ إجراءات غير مباشرة : عن طريق نشر الوعي المائي في المجتمع المدني والحملات الإعلانية، والحوافز المالية للحد من استهلاك المياه في القطاعات المختلفة من خلال وضع أسعار للمياه تغطي الكلفة الحقيقية، بالإضافة إلى وضع حوافز تشجيعية للمستهلكين لخفض استهلاكهم وتطبيق مبدأ " الملوث يدفع "، وتطبيق آليات السوق.

2/ المعايير المنتظمة : ويتم ذلك في صورة اتفاقيات أو بروتوكولات منتظمة لضبط استخدام المجرى المائي، وحصص الدول المشتركة فيه، وكيفية تنمية موارد المياه بصورة تحقق الاستفادة الكاملة للدول الواقعة أعلى وأسفل النهر.

ولقد أعلن مؤتمر دبلن (1992) على مبدئين يتمثلان في :

- أن للمياه قيمة اقتصادية في كل استخداماتها المتنافسة، ولا بد من اعتبارها سلعة اقتصادية.

- لا بد أن تتم تنمية وإدارة المياه على أساس "منهج المشاركة" بين المستخدمين للمياه والمخططين وصانعي السياسة في كل المستويات.

وجاءت ورقة السياسة العامة التي وضعها البنك الدولي ووافق عليها مجلس المديرين سنة 1993 بمنزلة دعم لهذا المنهج (الفكر المائي الجديد). وفي هذا الصدد يشير هذا المقال إلى أن الفكر المائي الجديد للبنك الدولي لإدارة المياه هو ذلك الفكر الذي يركز على إدارة جانب الطلب بديلاً عن الفكر السائد الذي يركز على جانب العرض، وذلك بناء على تشخيص مظاهر الضعف القائمة في إدارة المياه والتي تتمثل في (7) :

- تَشَتَّت عملية إدارة المياه بين العديد من الجهات والإدارات داخل كل بلد وبالتالي تَشَتَّت المسؤولية المباشرة عن الأخطاء التي قد تحدث في مجال إدارة المياه.

- اضطلاع الحكومة بالإدارة المائية يؤدي إلى انخفاض الكفاءة، حيث تركز الحكومة على الاعتبارات السياسية والاجتماعية، وتتغاضى عن الاعتبارات والمعايير الاقتصادية.

- يتم المياه تسعيرها بأقل من تكلفتها الحقيقية، مما يترتب عليه استخدام الفلاحين للمياه في ري المحاصيل الأكثر ربحية وذات احتياج مائي كبير دون وضع اعتبار كاف لتكلفة المياه، وأن الأمر سيتغير تماما إذا ما أدخلت تكلفة المياه المستخدمة في الحساب.

- تجاهل الاعتبارات الصحية التي ترتبط بنوعية المياه والمشكلات البيئية الأخرى.

ويعتمد البنك في إدارته لجانب الطلب على " تسعير المياه " الذي تعكسه قوى العرض والطلب والذي يقوم على أساس دفع المستهلك للقيمة الحقيقية لاستهلاكه وقيام المتسبب في التلوث بتحمل القيمة الحقيقية لإزالة التلوث والأضرار الناجمة عنه، وإنشاء "أسواق للمياه"، وإنشاء "بنك عالمي للمياه" و"بورصة للمياه" وذلك كأداة واعدة في إدارة المياه (أي تحويل المياه إلى سلعة قابلة للتجارة محليا وعالميا)، وإشراك المستخدمين في أي عملية لصنع القرار خاص بالموارد المائية، والاعتماد على القطاع الخاص في تسيير شؤون المياه بدعوى أن الإدارة الحكومية تؤدي إلى انخفاض في الكفاءة وتجاهل المعايير الاقتصادية للوحدة المائية، وأن القطاع الخاص

أكثر كفاءة في الإدارة من المالك العام، ويعتقد البنك الدولي أن ما يسترد من قيمة المياه في ظل السياسات الحكومية لا تتجاوز 35% على مستوى العالم خاصة في المجال الزراعي⁽⁸⁾.

و على ذلك يمكن اعتبار هذا الاتجاه تحولا من سياسة "تدعيم زيادة عرض المياه" إلى سياسة "تدعيم زيادة ترشيد طلب المياه". وتنفيذ مثل تلك السياسة يستلزم بالضرورة ما يلي⁽⁹⁾:

- أن تتمتع تلك السياسة الجديدة بالقبول الاجتماعي العام، بمعنى أن يقبل المزارعون فكرة بيع وشراء المياه بعد أن اعتادوا طوال حياتهم على استخدام تلك المياه مجانا باعتبار أن المياه هبة أو منحة من الله للجميع لا يصح الاتجار فيها.
- إذا كان القبول الاجتماعي للفكرة يعتبر شرطا أساسيا لنجاحها إلا أن هذا الشرط لا يعد كافيا، حيث يجب أن يترافق معه توفر الإمكانيات الفنية للتنفيذ كنظم التحكم في توزيع المياه وتخزين الفائض منها لحين الطلب عليها.
- توفير هيكل إداري ماهر وعلى درجة عالية من الكفاءة، يسانده ويشارك معه في ذلك تنظيم اجتماعي يضم المستفيدين من هذه المياه.
- توفر الإطار التشريعي اللازم لتعريف وتحديد وتقنين حقوق الملكية الخاصة للمياه، وما إذا كانت الملكية العامة لها ستظل قائمة أم سيتم إلغاؤها.

وفي محاولة للتخفيف من آثار الفصل غير المنطقي الذي اتبعه البنك الدولي بين سياسات عرض المياه وسياسات الطلب عليها، قدمت إدارة التعاون

الفني التابعة لهيئة الأمم المتحدة رؤية تأخذ جانبي العرض والطلب في الاعتبار. "إدارة العرض" لديها تتمثل في الإجراءات المؤثرة في كمية المياه أو نوعيتها لدى دخولها في نظام التوزيع، بينما "إدارة الطلب" تتمثل في الإجراءات التي تؤثر في استعمال المياه أو هدرها بعد دخولها نظام التوزيع. وبعبارة أخرى فإن "إدارة العرض" تتمثل في الإجراءات الموجهة نحو عمليات البناء والأعمال الهندسية، بينما تهتم "إدارة الطلب" بالمعايير الاجتماعية والسلوكية⁽¹⁰⁾.

و لا تختلف الفترات اللازمة لعمليات إدارة المياه ما بين إدارة العرض وإدارة الطلب فكلا الجانبين تحتاج عملياته إلى تخطيط طويل الأمد، فالأعمال الهندسية (العرض) تحتاج إلى فترة تتراوح بين 5 و 10 سنوات لتصميمها وتمويلها وإقامتها وبدء تشغيلها، وفي الوقت ذاته فإن تطبيق برامج الاقتصاد في الاستهلاك وإجراء تغييرات سلوكية على أنماط استعمال المياه تستغرق فترات مماثلة⁽¹¹⁾.

II- مفهوم البنك الدولي لإدارة الطلب تسعيرة المياه:

تأتي دعوة البنك إلى تسعيرة المياه في إطار إستراتيجية لمساعدة الدول النامية، وتقوم تلك الإستراتيجية على عدد من الضوابط التي تحكم نشاطه ومدى إسهامه في التمويل، وعلى رأسها مدى كفاءة الدولة في استخدام مواردها، التي يرى البنك أنها لا تتحقق إلا من خلال قوى السوق، ولذلك فإن دعم أسعار بعض السلع كالكهرباء والمياه لا يتيح في رأيه استخداما رشيدا للموارد، وتتحدد على أساسه أسعار المنتجات طبقا لتكلفتها الاقتصادية⁽¹²⁾.

ويقصد بعملية تسعيرة المياه - كما عرفها البنك الدولي - أنها " العملية التي يتم بموجبها تحديد سعر المياه بما يحقق توازن العرض والطلب، ويساوي التكاليف الحقيقية لاستخراجها بالنظر إلى قيمتها في الاستعمالات المختلفة"، وعلى ذلك، يشمل تسعير المياه كلفة نقل المياه ومعالجتها والتشغيل والصيانة والتكاليف الرأسمالية وتكاليف الضرر البيئي واستنفاد الموارد المائية في الأجل الطويل⁽¹³⁾.

كان البنك الدولي السباق لمطالبة دول العالم النامي بضرورة اعتماد سياسة سعرية للمياه، بغية استيفاء التكاليف الحقيقية للمياه، وبالتالي الحد من الهدر المائي، وتحقيق شروط العرض والطلب في تأمين المتطلبات المائية للسكان. واتخذ البنك الدولي عددا من الخطوات العملية بشأن مطالبة الدول بتحصيل تكاليف المياه، وذلك من خلال وضع عدد من الاشتراطات لتمويل مشروعات مياه الشرب منها⁽¹⁴⁾ :

- استرداد تكاليف مقاربة لتكاليف الصيانة من المستهلك، بحيث تحقق استثمارات رأس المال عوائد محققة؛
- مطابقة جودة المياه للمواصفات العالمية؛
- وضع الإصلاحات وتطوير العمل المؤسسي، من أجل توفير التمويل اللازم لاستمرار تشغيل المرافق بصورة ملائمة؛
- إيجاد آلية عملية لتحصيل الضرائب من المستهلكين بغية تغطية تكاليف الصيانة.

جاءت تلك الاشتراطات، بغرض زيادة فعالية تلك المشاريع مع ضمان استرداد البنك الدولي (دينه) من مشروع ذي جدوى اقتصادية.

ولقد حدد البنك الدولي إستراتيجيته المائية بالتركيز على إدارة الطلب، ووسيلته في ذلك تتمثل في "تسعيرة المياه" والذي تركز على مبدئين:

- المبدأ الأول : مبدأ المستهلك يدفع القيمة الحقيقية لاستهلاكه؛

- المبدأ الثاني : مبدأ مسبب التلوث يدفع القيمة الحقيقية لإزالة التلوث والأضرار الناجمة عنه.

ولا يجد منظرو البنك في تطبيق ما يسمى بالنهج الجديد مشكلات إلا تلك التي تقابل أي مورد يجري تداوله واستخدامه وفقا لآليات السوق وتتمثل تلك المشكلات المحتملة في⁽¹⁵⁾ :

- المضاربة والاحتكار والتي يمكن مواجهتها عن طريق فرض ضرائب عالية على الحيازة دون استخدام، مع توفير المعلومات الكاملة لدى المتعاملين في أسواق المياه.

- استخدام المياه من قبل ملاكها استخداما ذاتيا لسد الاحتياجات المعيشية، ويمكن تلافي هذه المشكلة عن طريق تحديد الكميات وفقا للأراضي المتاحة وعدد السكان.

- احتمال وجود اختناقات لدى أطراف ناتجة عن استخدامات معينة لدى أطراف أخرى.

ولقد قدم البنك الدولي في عام 1997 دراسة خبرة حول تطبيق مبدأ "تسعيرة المياه" في إحدى وعشرين دولة من مختلف أقاليم العالم. وقد انتهى

البنك في تلك الدراسة إلى ضرورة تعميم هذا المبدأ. وفي نفس السياق، جاءت دراسة البنك الدولي حول أسواق المياه المحلية كوسيلة لإدارة المياه في جانب الطلب، وقد قامت الدراسة بالتطبيق على الولايات المتحدة الأمريكية.

وجدير بالذكر أن المبادرة التي طرحها البنك الدولي منذ بداية التسعينات من القرن العشرين نحو "تسعير المياه" واعتبار المياه سلعة اقتصادية تباع وتشترى ويمكن مقايضتها وقيام أسواق لها تتبناها وتؤيدها السياسة الأمريكية بدون تحفظ. فلقد أعدت جامعة هارفارد الأمريكية دراسة تؤيد نهج البنك، وتتناول أهمية الوضع الراهن في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتتبنى نموذج "تسعير المياه" كنموذج اقتصادي بديل لحل مشكلة المياه، وتؤكد أن تحديد استهلاك المياه بقيمة نقدية أرخص الحلول المقترحة⁽¹⁶⁾.

وفي السياق ذاته، فقد شهدت الفترة الممتدة من الجزء الأخير من القرن العشرين انعقاد منتديات دولية كبيرة تعنى بالشأن المائي. وقد جاءت تلك المنتديات اتساقاً مع ما يطرحه البنك الدولي من رؤى وتصورات بشأن "إدارة الطلب" على المياه. فلقد شهد المنتدى العالمي الأول للمياه، والذي عقد في مراكش بالمغرب خلال الفترة من 20-25 مارس 1997 تحت عنوان "المياه تراث البشرية"، تأكيداً على مبادئ "التسعير" و"الخصخصة" في قطاع المياه، من خلال المناقشات التي دارت بين الوفود. غير أنه لم يصدر عن "إعلان مراكش للمياه" أي نص كتابي واضح وصريح بشأن "تسعير المياه"⁽¹⁷⁾.

ثم انعقد المنتدى العالمي الثاني للمياه بمدينة لاهاي بهولندا خلال الفترة من 17-22 مارس (2000) بمثابة إحياء لمحورية المياه على المستوى العالمي، حيث قام بوضع المياه في قلب الأجندة العالمية من خلال تعبئة الموارد والأفراد. وقد نص " إعلان لاهاي " في أحد بنوده على تقدير قيمة المياه والتوجه نحو تسعير تمثيلي لاسترداد تكاليف توفير خدمات المياه مع الأخذ بعين الاعتبار احتياجات الفقراء وضرورة حصول الشعوب الفقيرة على القدر الضروري من المياه بشكل عادل⁽¹⁸⁾.

و خلال الفترة من 16-23 مارس (2003) تمت فعاليات المنتدى العالمي الثالث للمياه في ثلاث مدن يابانية وهي كيوتو، وشيكا وأوساكا. وقد سار "إعلان كيوتو للمياه" على نفس المنهج الذي طرحه " الفكر المائي الجديد "من خلال تبنيه لـ " تسعيرة المياه"⁽¹⁹⁾.

وخلال الفترة من 16-22 مارس (2006) انعقد المنتدى العالمي الرابع للمياه بمكسيكو سيتي، ولقد تظاهر المئات من نشطاء المنظمات غير الحكومية من مختلف أرجاء العالم في المكسيك احتجاجا على محاولة منتدى المياه العالمي الرابع فرض "مبدأ تسعيرة المياه أو خصخصته لتخفيف الأعباء عن الحكومات، وإدخال القطاع الخاص كشريك في هذا المجال⁽²⁰⁾.

وتجدر الإشارة إلى وجود اتجاه متنام داخل البنك الدولي في مشروعات الري، يشير إلى التسعير كأسلوب للتنظيم، ويؤكد أن شروط إنفاق قرض لتشييد مشروع ري غالبا ما يتطلب التسعير المناسب لمياه الري، أو التسعير الكفاء الذي يساعد على مواجهة الطلب المتزايد للمياه. وحاولت بعض الدراسات وأوراق العمل وضع خطوط إرشادية لتسعير مياه الري تحت

مختلف الظروف، بحيث يكون المقياس الأول للأداء هو الكفاءة وتكاليف التنفيذ والإنجاز، وأيضاً لابد من وضع القيود السياسية واعتبارات العدالة في الحساب.

على أية حال، أصبح مبدأ "تسعير المياه" أحد المبادئ الأساسية ضمن منظومة ما يسمى بـ "الفكر المائي الجديد". وفي إطاره أخذ اتجاه "خصخصة المياه" يزداد يوماً بعد يوم.

وتعتبر مشاركة القطاع الخاص في إدارة خدمات مياه الشرب والصرف الصحي ظاهرة حديثة نسبياً؛ وذلك أنه قبل عام 1990 كانت معظم الدول النامية تعتمد على الحكومة في تقديم خدمات مياه الشرب والصرف الصحي، وكانت مساهمة القطاع الخاص نادرة. ففي خلال الفترة من 1984 إلى 1990 لم يكن هناك سوى ثمانية مشروعات تم إسنادها إلى القطاع الخاص في كافة الدول النامية، ولم تتعد استثمارات القطاع الخاص في هذه المشروعات 297 مليون دولار.

ومنذ عام 1990، وفي إطار "التوجه المائي الجديد" الذي طرحه البنك الدولي نحو خصخصة المياه وسارت على نهجه العديد من البلدان، بدأت مساهمة القطاع الخاص لتقديم خدمات مياه الشرب في الدول النامية في التزايد. وبنهاية عام 1997 بلغت مساهمة شركات القطاع الخاص لمياه الشرب بالدول النامية حوالي 25 مليار دولار، حيث تم تنفيذ 97 مشروعا في 35 دولة نامية ما بين عقود إدارة وتأجير وامتيازات وخصخصة⁽²¹⁾. وعلى الرغم من أن مساهمة القطاع الخاص في تقديم خدمات مياه الشرب قد زادت عام 1997 إلى حوالي 10 أمثال ما كانت عليه عام 1990، إلا أن

نسبة تلك المساهمة تظل متواضعة عند مقارنتها بقطاعات البنية الأساسية الأخرى خاصة قطاع الطاقة.

III- نقد الفكر المائي الجديد للبنك الدولي :

يلقى مبدأ تسعير المياه واعتبارها سلعة اقتصادية قابلة للمتاجرة، في مجال ترويج البنك الدولي لمفهوم "أسواق المياه" كمجال جديد لإدارة المياه في الدول المختلفة، جدلا في الأوساط الأكاديمية ومعارضة في العديد من دول العالم. وتلعب المنظمات غير الحكومية دورا هاما في بلورة هذا النقد.

ويتأسس منطق الرفض لسياسات "تسعير المياه" على عدد من الحجج والأسانيد، أبرزها :

1- وجود بعض الأعراف الاجتماعية والدينية المتوارثة التي تنظر إلى المياه كسلعة حرة (مجانبة دون ثمن) غير قابلة للنفاذ، لذا فإن مبدأ تسعير المياه مرفوض.

2- الحديث عن المياه يعني في معظم الدول الأمن الغذائي، وهو ما يرادف الأمن القومي.

3- للمياه طبيعتها الخاصة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا التي تميزها عن باقي السلع أو المواد الأخرى وتجعل من الصعوبة بمكان استحداث أو تطوير ترتيبات مؤسسية خاصة بإيجاد أسواق لتبادل المياه أو تبادل الحقوق المائية. يرتبط بعضه هذه الخصائص المميزة للماء بجانب العرض، والبعض الآخر بجانب الطلب، ويمثل البعض الثالث الاتجاهات السياسية والاجتماعية والدينية تجاه المياه.

4- إن تطبيق سياسات "تسعير المياه" من شأنه أن يؤثر بالسلب على أداء الحكومات في اضطلاعها بوظيفتها في توفير السلع والخدمات ذات القيمة الاقتصادية - الاجتماعية كالمياه. حيث ينظر إلى المياه (بما لها من طبيعة خاصة وقيمة عالية اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا، وقبل كل ذلك فهي مصدر الحياة) على أنها إحدى السلع والخدمات التي يتعين على الحكومات أن تتناط بمهمة توفيرها للقطاعات العريضة من شعوبها. فالمياه والتعليم والصحة. .. من "السلع الجديرة" باهتمام الحكومة.

5- لقد أثبتت تجارب بعض الدول التي أسندت إدارة مياه الشرب للقطاع الخاص وطبقت نظام "تسعير المياه" أنها لم تقدم المثل المشجع والنموذج الذي يحتذى به بحيث تسمح بتعميم التجربة على سائر البلدان الأخرى. ففي بورتوريكو، تم إسناد إدارة مياه الشرب إلى أكبر شركة دولية تنشط في هذا المجال، وهي شركة (Vivendi). وفي أوت 1999 صدر تقرير رسمي يدين العقد لفشله وارتيكاب الشركة العديد من الأخطاء والمخالفات منها⁽²²⁾: عدم الكفاءة في أعمال الصيانة والإصلاح، وقصور عمليات التشغيل، وعدم الاستجابة لمطالب المواطنين، وعدم حصول بعض المواطنين على المياه ولكنهم دائما ما يحصلون على الفواتير في الوقت المحدد لمحاسبتهم على مياه لم يستخدموها أصلا. وتكررت نفس التجربة غير الناجحة في ترينيداد وفي المجر.

6- ستكون لفرض رسوم للري تغطي التكاليف الكلية (تكلفة التشغيل، الصيانة وتكلفة الاستثمار) آثار سلبية على مزارعي الكفاف والعمالة الزراعية والقطاع الزراعي ككل. فالتطبيق الواسع لسياسات "التسعير

المائي" يترتب عنه تقليص المساحات والأحيز الزراعية وبالتالي تناقص المنتجات الزراعية، وزيادة أعداد المزارعين العاطلين، وربما يهاجر المزارعون لزراعة. ويرى الاقتصادي المصري سمير أمين أن فرض سعر ثابت للمياه "حقيقي" لاستخدام المياه، يعني الحد من الزراعة في مصر، سوريا والعراق، وتخفيض إنتاجها من الغذاء (وتحل الأغذية المستوردة محلها)، وبذلك يتوفر فائض من المياه التي يمكن بيعها لإسرائيل طبعاً، وهكذا ترتبط السياسات الاقتصادية المزعومة التي يعمل البنك العالمي على فرضها، مع الأهداف الهيمنية للولايات المتحدة، وإضعاف القدرة التفاوضية للبلدان العربية في النظام العالمي، وتقوية حلفاء واشنطن الاستراتيجيين (إسرائيل وتركيا).

7- إن سعي البنك الدولي، عبر شروطه وصياغاته الجديدة إلى فرض سياسيات مائية، لا تتناسب وأعراف وقوانين بلدان عديدة من العالم نظراً لاختلاف الأولويات والسمات العامة لنشوء هذه المجتمعات، فتحديد القيمة الحقيقية لوحدة المياه التي يجب أن يدفعها المستهلك مع رفع الدعم الحكومي لها، قد يسبب مشكلات اجتماعية نتيجة انخفاض الدخل، فالماء حاجة أساسية ومورد حيوي والمدخل الاقتصادي الذي يسعى إليه البنك الدولي لتحديد قيمة المياه قد يحقق هدف البنك بتقنين المياه وتوفير حصص إضافية لاستخدامها في نشاطات اقتصادية أخرى.

8- يعتبر البعض أن السياسة المائية للبنك الدولي من الخطورة بمكان، خاصة فيما يتعلق بضرورة انساق الاستراتيجيات الوطنية مع الاستراتيجيات الدولية، لأنها مسألة تسمح للبنك بالتدخل في وضع

استراتيجيات المياه التي يراها محققة لأغراضه وللمصالح المتحركة في قراراته.

فلكل دولة مصالح وطنية حيوية، وللقوى الدولية مصالحها هي الأخرى التي لا تتفق في أغلب الأحيان مع المصالح الوطنية، لذلك فالمطالبة باتساق الاستراتيجيات قد يكون عملة ذات وجهين، أحدهما ربما يكون نشر الصراع في منطقة المشرق العربي بسبب المياه أو غيرها.

لذلك فإن حرص البنك على تأكيد عدم الضرر بالنسبة إلى مشروعاته يتناقض تماما مع تمويله للمشروعات التركية والأثيوبية، لعلمه التام بالأثر الضار لها على باقي دول النهر التي لم توافق عليها من الأصل، في حين سبق للبنك أن رفض تمويل مشروعات لدول مشتركة في تلك الأحوال نفسها، مثل مصر وسوريا، لم يكن لها الأثر الضار نفسه. كما رفض البنك الدولي أيضا تقديم تمويل المشروع الأردني لبناء سد على نهر الأردن رغم أهميته للأردن، وذلك بحجة عدم موافقة إسرائيل على هذا المشروع وتهديدها بتدمير هذا السد في حالة بنائه، رغم ما هو معروف من قيام إسرائيل بتحويل مجرى نهر الأردن، والتأثير على حصص الأردن من المياه (23).

الخاتمة:

رغم التشكك في معالجة البنك الدولي لقضايا المياه، إلا أن الشيء الذي يجب التأكيد عليه هو أن الماء ليس سلعة كبقية السلع، كما أن الماء لا يقبل التسويق والبيع كسائر السلع الأخرى، وأنه إذا ادعى البنك الدولي والدول المتقدمة إمكانية وضع تسعيرة للمياه في العالم فلا يمكن المساواة بين الدول الفقيرة والدول المتقدمة، وذلك لأنه إذا كان لتسعير المياه بعد اقتصادي كما يراه البنك الدولي والدول المتقدمة، وهو المحافظة على المياه من الشح والتلوث بسبب سوء الاستخدام، فإن لتسعير المياه أيضا بعدا اجتماعيا وأخلاقيا، حيث لا يمكن ترك بعض المجتمعات أو بعض الطبقات تموت أو تهلك حيواناتها وزراعتها، لأنهما لا تستطيع دفع ثمن الماء اللازم لبقائها على قيد الحياة، يضاف إلى ذلك أن عملية تسعير المياه تتعارض مع التقاليد والأعراف المعمول بها في معظم بلدان العالم، وخاصة الدول النامية حيث تعود المزارعون في هذه الدول على أن المياه من معطيات العملية الزراعية، وما عليهم إلا أن يقوموا بسحبها من الأنهار والآبار بدون مقابل وإن كان عليهم أن يقوموا بإنفاق بعض الأموال على عملية السحب نفسها في صورة استثمارات لوسائل وأدوات الحصول على المياه مثل القنوات وآلات الري، وفي كثير من الدول تتحمل الحكومات ذلك تخفيفا عن المزارعين حتى لا يقوموا بهجر الأراضي الزراعية.

نشير إلى أنه رغم الميل الواضح لسياسات البنك نحو تحقيق المصالح الغربية، فإن ذلك لا يعني الرفض المطلق لكل ما يطرحه البنك من أفكار، قد تكون تلك الأفكار مثيرة للمخاوف لأنها جديدة. وليس من الضروري أن

نقبل كل أفكار البنك وسياسته، لكن من المهم جدا دراستها وتحليلها، وفي النهاية لنا الحق في أن قبولها أو رفضها، وإن الوصول إلى تلك الدرجة يتوقف على أن لا تكون البلدان مثقلة بديون كبيرة من طرف البنك الدولي وبالتالي لا تخضع للشروط التي يفرضها البنك الدولي نظير القروض التي يقدمها، ويتوقف أيضا على الاستقلالية السياسية لكل دولة ومدى قدرتها على الرفض أو القبول.

الهوامش والمراجع :

- (1) حسام الدين ربيع الإمام، "البنك الدولي والأزمة المائية في الشرق الأوسط"، دراسات إستراتيجية (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 103، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2004)، ص 12.
- (2) راج كريشنا، "مجاري المياه الدولية : البنك العالمي خبرة وسياسة"، في: جي.أ.ألن وشيلي ملاط، "المياه في الشرق الأوسط: إلماحات قانونية واقتصادية"، (وزارة الثقافة، دمشق، سوريا، 1997)، ص 54.
- (3) راج كريشنا، مرجع سابق، ص 57.
- (4) حسام الدين ربيع الإمام، مرجع سابق، ص 18.
- (5) د. غادة الحفناوي، "التممية الزراعية والمياه مع إشارة خاصة لمصر - مسح مرجعي -"، كراسات التتمية (مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، مصر، 2002)، ص 12.
- (6) داليا إسماعيل محمد، "المياه والعلاقات الدولية: دراسة في أثر أزمة المياه على طبيعة ونمط العلاقات العربية التركية" (مكتبة مذبولي، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2006)، ص ص 179-180.
- (7) داليا إسماعيل محمد، مرجع سابق، ص ص 182-183.
- (8) صاحب الربيعي، "أزمة حوضي دجلة والفرات وجدلية التناقص بين المياه والتصحر" (دار الحصاد، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، 1999)، ص 25.
- (9) محمد مدحت مصطفى، "اقتصاديات الموارد المائية : رؤية شاملة لإدارة المياه" (مكتبة وطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2001)، ص ص 40-41.

- (10) محمد مدحت مصطفى، مرجع سابق، ص 41.
- (11) داليا إسماعيل محمد، مرجع سابق، ص 183.
- (12) أحمد أبو العلا، "مبدأ التمييز التعويضي للدول النامية في القانون الدولي للتنمية"، رسالة دكتوراه (كلية الحقوق، جامعة عين الشمس، القاهرة، مصر، 1992)، ص 517.
- (13) محمد سالم طابع، "تسعير المياه والفكر المائي الجديد" (دراسات، العدد 163، جانفي 2006)، ص 1، على الموقع الإلكتروني: www.baghdad_newspaper.com
- (14) صاحب الربيعي، تنمية وإدارة الموارد المائية غير التقليدية في الوطن العربي" (شركة الديوان للطباعة، بغداد، العراق، الطبعة الأولى، 2004)، ص ص 95-96.
- (15) سامر مخيمر - خالد حجازي، "أزمة المياه في المنطقة العربية: الحقائق والبدائل الممكنة"، عالم المعرفة (سلسلة كتب ثقافية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 209، ماي 1996)، ص 222.
- (16) محمود أبو زيد، "المياه مصدر للتوتر في القرن 21" (مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، مصر، 1998)، ص 147.
- (17) محمد سالم محمد سالم طابع، "محدودية الموارد المائية والصراع الدولي : دراسة حالة لحوض نهر النيل" (رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2005)، ص 556.
- (18) داليا إسماعيل محمد، مرجع سابق، ص 196.
- (19) محمد سالم محمد سالم طابع، مرجع سابق، ص 557.
- (20) الموقع الإلكتروني : www.islamonline.net/arabic/news/2006_03/20/article11.shtml-68
- (21) حسن عبد المطلب العلواني، "مشاركة القطاع الخاص في إدارة خدمات مياه الشرب والصرف الصحي في مصر" (سلسلة الدولة في عالم متغير، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، القاهرة، مصر، العدد 5، 2004)، ص ص 15-16.
- (22) حسن عبد المطلب العلواني، مرجع سابق، ص 20.
- (23) مغاوري شلبي، "تدويل المياه وخطط الماء بالسياس"، على الموقع الإلكتروني: www.islamonline.net